

المحاضرة الثالثة

مصطلحات حول الدولة والدستور
فرنسية - عربية

L'ordre social

النظام الاجتماعي

«L'ordre social établi **est** ce **qui** nous sépare de la catastrophe ». Maurice **Hauriou**

«النظام الاجتماعي القائم هو ما يفصلنا عن الكارثة»

يعرّف النظام الاجتماعي على أنّه الوضع الذي يصطلح عليه المجتمع لتنظيم العلاقات بين الأفراد في شؤونهم المختلفة، ويتمثل في طرائق التفكير والعمل السابقة في نشأتها وقيامها على وجود الأفراد، يوجدتها المجتمع، ويستوجب خضوع الأفراد لها والتزامهم بها لكونها من مقومات تراثهم الاجتماعي، من ذلك نظام الزواج والتربية والتعليم والحكم والاقتصاد...

وقد يلتبس مفهوم النظام الاجتماعي بمفهوم المؤسسة في عدد من الاستعمالات، وإن كان بالإمكان حسب جون سكوت النظر إلى المؤسسات على أنّها تتشكّل في "نظم فرعية" للنظام الاجتماعي الكلي، ومن ثمّ تكون جزءاً منه.

سكوت، ج. 2009. (علم الاجتماع: المفاهيم الأساسية). محمّد عثمان، مترجم).
(ط.1). بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر.

Selon Maurice Hauriou, la liberté individuelle est un fait naturel qui devait être préservé, tout comme devait être garantie sa condition d'existence, l'ordre social.

الحرية الفردية حقيقة طبيعية يجب حمايتها كما وجب ضمان شرط تحقيقها ، النظام الاجتماعي .

نظرية المؤسسة لموريس هوريو :

ينطلق من ان الدولة جهاز اجتماعي مترابط تتشكل من افراد
مسيرين من قبل حكومة و تهدف الى تحقيق نظام اجتماعي
وسياسي

Le pouvoir politique

السلطة السياسية

تعريف السلطة

• هي نموذج لعلاقة مجتمعية يُمارسها شخص ما على شخص آخر. ويعني هذا أن الحديث عن السلطة لا يمكن أن يكون ذا معنى إن لم تكن أمام قطبين على الأقل، تقوم بينهما علاقة من نوع ما.

Max WEBER définit le pouvoir comme la chance de faire triompher au sein d'une relation sociale sa propre volonté même contre la résistance des autres.

• ويعود التعريف التقليدي للسلطة كعلاقة مجتمعية إلى عالم الاجتماع الألماني الأصل ماكس ويبر، الذي يرى أن السلطة، أو القدرة، هي "القوة التي تمكن شخصاً، أو عدداً من الأشخاص من تحقيق إرادتهم الخاصة، في عمل مشترك، بالتغلب على مقاومة الأشخاص الآخرين المشاركين في هذا العمل".

القدرة على جعل المحكوم يعمل أو لا يعمل، أشياء معينة، سواء أراد المحكوم أو لم يرد، إنها علاقة طاعة فيها يعترف الفرد بحق آخر أو آخرين في ممارسة تنظيم وإدارة حياته العامة، أو بعض جوانبها

تمتاز السلطة السياسية عن سائر أنواع السلطات (السلطة الدينية ، السلطة الاقتصادية ، السلطة العائلية الخ) بأنها السلطة التي تدير المجتمع المدني بكامله ، بينما تدير السلطات الأخرى شؤون الجماعات الخاصة .

خصائص السلطة السياسية

عامّة

السلطة السياسية قراراتها عامة وتلزم كل المجتمع.

تحتكر وسائل الإكراه الرئيسية في المجتمع. السلطة السياسية تحتكر وسائل الإكراه الرئيسية في المجتمع كالجيش والشرطة والسجن... إلخ.

Le monopole de la Coercition légitime: Seul l'État est habilité à utiliser la violence sans qu'on puisse lui en dénier la légitimité.

تحظى بـ الشرعية

«الشرعية» عنصر مهم من عناصر «السلطة السياسية»، تتمثل في الحكومة السلطة السياسية تحظى بالشرعية أي قبول المحكومين واعترافهم بها، كمرجع أعلى، سواء كان ذلك عن رضاء، أو كراهية واضطرار

تسعى كل حكومة للحفاظ على شرعيتها وتدعيمها، بشتى الوسائل الممكنة : استخدام القوة لفرض الشرعية، أو محاولة إرضاء رغبات الشعب، وترجمة تطلعاته إلى سياسات وسلوكيات حكومية فعلية لكسب رضاه وقبوله الطوعي.

- Si la légitimité se rapporte à un ordre reconnu comme tel, **la légitimation désigne le processus par lequel un pouvoir est reconnu et accepté par les membres de la société.** إضفاء الشرعية

• الفرق بين الشرعية والمشروعية

ان المفكرين والباحثين الذين تناولوا مفهوم الشرعية، ومهما اختلفت اتجاهاتهم ومنطلقاتهم يتفقون في التحليل النهائي على أن قبول المواطنين الطوعي بالحكومة هو الذي يجعل الاخيرة شرعية. بمعنى آخر أن جوهر الشرعية هو قبول الاغلبية من المحكومين لحق الحاكم في ان يحكم وان يمارس السلطة .

كما يُنظر الى الشرعية بأنها هي القناعة بأن المؤسسات السياسية، رغم ثغراتها واخفاقاتها، هي افضل من أية مؤسسات اخرى يمكن اقامتها، مما يمنحها من حيث النتيجة الحق في طلب الطاعة والخضوع

الشرعية توافق بين المبادئ العامة والإيديولوجية التي يروج لها النظام الحاكم وبين قناعات الأفراد الذين يعيشون في كنفه وتأييدهم بفعالية ذلك النظام

الشرعية قد تستند إلى الوعي أو المعتقدات أو العادات، ومنها ما تتجسد بالشخصية القيادية، السلطة الملهمة، ومنها ما هو عقلائي قانوني واجتماعي يتجسد في وثيقة دستورية وبصيغ قانونية تحدد حقوق وواجبات الحاكم والمحكوم -

المشروعية في السياسة تقاس بمدى التزام السلطة السياسية بالنظام
القانوني سيادة النظام

المشروعية في القانون هي العلاقة القانونية التي تختص بالقانون
والقرار والتعليمات . فرجال القانون يصفون القرار بأنه مشروع اي
انه جاء طبقا لمبدأ المشروعية والذي هو توافق القاعدة القانونية
الادنى للقاعدة الأعلى وعدم مخالفتها شكلا وموضوعا . وفي حالة
حصول مخالفة يصاب القرار بعيب عدم المشروعية

يمكن القول أن الشرعية مصطلح سياسي
بينما المشروعية مصطلح قانوني

• الفرق بين القوة والسلطة

القدرة على التأثير في سلوك الآخرين/ الحق في ذلك

«السلطة السياسية» يقترن بغطاء قانوني معين، بينما القوة السياسية يمكن أن تكون قانونية، ويمن أن لا تكون كذلك

إن السلطة بمعناها الواسع، هي شكل من اشكال القوة ، فهي الوسيلة التي من خلالها يستطيع شخص ما أن يؤثر على سلوك شخص آخر. إلا أن القوة تتميز عن السلطة ، بسبب الوسائل المتباينة التي من خلالها يتحقق الإذعان أو الطاعة . فبينما يمكن تعريفها على أنها القدرة على التأثير على سلوك الآخرين ، فإن السلطة يمكن فهمها على انها الحق في القيام بذلك. إن القوة تحقق الإذعان من خلال القدرة على الإقناع ، أو الضغط ، أو التهديد ، أو الإكراه أو العنف . أما السلطة فهي تعتمد على ((الحق في الحكم)) مدرك ومفهوم ، ويحدث الإذعان من خلال التزام اخلاقي ومعنوي من قبل المحكوم بأن يطيع . ورغم اختلاف الفلاسفة السياسيين حول الأسس التي تركز عليها السلطة ، فانهم مع ذلك اتفقوا على انها ذات طابع اخلاقي ومعنوي (السلطة يجب ان تطاع) (2).

Etat providence

دولة الرفاه Welfare state

La notion d'État-providence sert à désigner un modèle d'État qui se développe en rupture avec la conception libérale de l'État.

Alors que le rôle de ce dernier se borne aux traditionnelles fonctions régaliennes (police, justice, finances, relations internationales), la mission de l'État-providence s'étend à la prise en charge du bien-être des citoyens.

L'Administration publique voit ainsi son domaine de compétence élargi à la mise en œuvre de politiques sociales (réglementation des systèmes de sécurité sociale et d'assistance ; redistribution des richesses sous forme d'allocations sociales ; mise à disposition de services publics et d'équipements collectifs à un coût inférieur à celui du marché).

Mathieu, Martial. « État-providence », Nicolas Kada éd., *Dictionnaire d'administration publique*. Presses universitaires de Grenoble, 2014, pp. 212-213.

مفهوم سياسي للحكم في الاقتصاد الرأسمالي تكون الدولة فيه مسؤولة أن تضمن لكل أفراد المجتمع الحد الأدنى من مستويات المعيشة من خلال إعادة توزيع الموارد والضرائب المتدرجة والبرامج الاجتماعية التي تشمل الجميع، ومنها الرعاية الصحية والتعليم

يرتبط مفهوم دولة الرفاه بالدور الوظيفي للدولة عموماً حيث يكون في مقدمة مهامها العمل على تحقيق التنمية الشاملة والاستثمار الأمثل للموارد وإشباع الحاجات المجتمعية وتعزيز الشعور بالانتماء وإدامة السلم المجتمعي وإشاعة أجواء الثقة المتبادلة سواء بين الأفراد أنفسهم أو بينهم وبين النظام السياسي.

ونتيجة لهذه الاعتبارات توسع مفهوم دولة الرفاه ليستجيب لمجمل التطلعات الإنسانية في إقامة مجتمع التنمية والعدالة وصولاً لتحقيق أقصى درجة من السعادة والرخاء بدلاً من اقتصره على جانب واحد من مهام الحماية الأمنية أو الاضطلاع بوظيفة الرعاية الاجتماعية.

دولة الرفاه والبيئة الإقليمية (دراسة في البيئة العربية)
المجلة الأمريكية الدولية للعلوم الإنسانية والاجتماعية

A.I.J.H.S.S

L'Etat

الدولة

تعود جذور كلمة الدولة للغة اللاتينية لكلمة Position التي تعني الوقوف، كما ظهر مصطلح الدولة في اللغات الأوروبية في مطلع القرن الخامس عشر، وفي القرن الثامن عشر تطور مصطلح الدولة واستخدم تعبير Publicae اللاتيني والذي يعني الشؤون العامة.

وللدولة عدة تعريفات وُضعت من قبل العديد من المؤسسات ولاسيما الأوروبية منها، إلا أن التعريف الأكثر شيوعاً لمفهوم الدولة هو تعريف المفكر الألماني ماكس فيبر - Max Weber إذ عرّفها بأنها منظمة سياسية إلزامية مع حكومة مركزية تحافظ على الاستخدام الشرعي للقوة في إطار معين الأراضي.

النظريات الفلسفية للدولة :

L'Etat a pour origine un contrat conclu entre les hommes lors du passage de « **l'état de nature** » (la vie n'est réglée par aucune loi) à la « **société civile** » (organisant les relations individuelles et les règles régissant celles-ci).

تقوم نظرية العقد الاجتماعي على أساس فرضيتين رئيسيتين:

1. الأولى: أن الأفراد كانوا يعيشون فيما بينهم حالة الفطرة أو الطبيعة قبل أن ينتقلوا إلى حالة المجتمع الذي يخضع لسلطة سياسية منظمة.
2. الثانية: أن الانتقال من حالة الفطرة أو الطبيعة إلى حالة المجتمع المنظم أو الدولة تم بموجب عقد اجتماعي.

.

• « L'état de nature » الطبيعة أو الفطرة

فبينما كان هوبز Thomas Hobbes يرى أن حالة الفطرة أو الطبيعة هي حالة وحشية يسودها قانون الغاب وتتميز بالفوضى وعدم الاستقرار وانتفاء الأمن، فيما رأى جون لوك John Locke أن هذه الحالة كانت على العكس تماما، حالة تسودها الحرية والمساواة التي يمنحها القانون الطبيعي كحقوق ثابتة للأفراد والممتلكات، ولكنها حالة تتميز بعدم الاستقرار في الوقت نفسه نظرا لعدم وجود شخص غير متحيز يحمي الأفراد. أما جان جاك روسو Jean-Jacques Rousseau فقد صور حالة الطبيعة أو الفطرة الأولى على أنها حالة مثالية حصل فيها الفرد على كل ما يطمح إليه من حقوق، ووصل إلى أعلى مراتب السعادة والطمأنينة، لكنه اضطر إلى العيش في جماعة بسبب تزايد السكان.

وبينما كان هوبز **Thomas Hobbes** يرى أن القانون الطبيعي حتم على الأفراد أن يبحثوا عن مخرج من حالة التعاسة المطلقة التي كانوا عليها في مرحلة الفطرة، وهو ما دفعهم لإبرام عقد لإنشاء الدولة تنازلوا فيه عن جميع حقوقهم ووضعوها في يد جهة واحدة تتركز فيها السلطة بشكل مطلق مقابل حصولهم على الأمن، رأى جون لوك **John Locke** أن الأفراد تعاقدوا فيما بينهم أولاً لإقامة المجتمع أو الدولة ثم تعاقدوا بعد ذلك مع الحاكم وتنازلوا له عن جزء من حقوقهم، وليس عن حقوقهم كلها، للقيام بالوظائف أو المهام التي يطلبونها منه. أي أن جون لوك **John Locke** ميز بين الدولة وبين الحكومة واعتبر أن سلطة الحكومة ليست مطلقة وإنما محدودة ومقيدة وأن هذه السلطة يمكن استردادها عند الضرورة. أما جان جاك روسو **Jean-Jacques Rousseau** فقد رأى أن الإنسان الفرد الذي اضطر، بسبب زيادة السكان، إلى التخلي عن حرياته الطبيعية التي منحتها السعادة بموجب عقد أبرمه مع الأفراد الآخرين، لم يتخل عن هذه الحقوق لفرد وإنما للمجموع. وفي هذه الحالة فإن السيادة لا يمكن التنازل عنها وإنما تظل في يد الإرادة العامة. ولأن الحكومة ليست سوى خادم لهذه الإرادة، وما تتمتع به من سلطة حصلت عليها من الشعب صاحب السيادة وبطريق التوكيل، فإن هذه السلطة يمكن سحبها في أي وقت إذا ما أخل الموكل إليه بشروط العقد أو التوكيل. وفقاً للمنطق الكامن وراء هذا التحليل كان من الطبيعي أن يعتبر جان جاك روسو **Jean-Jacques Rousseau** أن إصدار القوانين لا يدخل ضمن مهام الحكومة أو السلطة التنفيذية، وأن هذه الوظيفة الحيوية والخطيرة يجب أن تظل بالكامل في يد ممثلي الشعب من السلطة التشريعية.

النظريات السويولوجية للدولة

L'Etat est un phénomène conflictuel et produit d'un rapport de forces au profit d'un **petit nombre de gouvernants** opposés à un **grand nombre de gouvernés**.

الدولة ظاهرة صراعية وهي نتاج موازين القوى لصالح عدد قليل من الحكام ضد عدد كبير من المحكومين

Thèse soutenue par Karl Marx

النظريات القانونية للدولة

مقاربة قانونية معيارية

**Hans Kelsen: « L'Etat est un ordre juridique »
et seulement cela.**

الدولة نظام قانوني وليست غير ذلك

L'Etat est un ensemble structuré et hiérarchisé de normes, ayant la Constitution au sommet, et couvrant une population et un territoire donnés, eux-mêmes définis par des normes juridiques.

الدولة هي مجموعة من المعايير المنظمة حسب تسلسل الهرمي، حيث يوجد الدستور في القمة، وتغطي سكانًا وإقليمًا معينًا، وهم أنفسهم محدّدون بواسطة المعايير القانونية.

مقاربة مؤسسية

Selon cette approche, l'Etat est une institution qui s'agrège à la société civile et qui tend à en prendre les rênes, sans s'y identifier, ni même totalement la dominer.

l'Etat est une personne morale c'est dire que l'état est une personne juridique se détachant de la personne physique des gouvernant.

وفقاً لهذه المقاربة، فإن الدولة مؤسسة تندمج مع المجتمع المدني لتولي زمام الأمور، دون أن تتماهى معها، أو حتى تسيطر عليها بالكامل.

الدولة شخصية اعتبارية، بمعنى أن الدولة شخصية اعتبارية منفصلة عن الشخص الطبيعي للحكام.

La souveraineté

كلمة سيادة souveraineté مشتقة من الأصل اللاتيني Superanus ومعناه الأعلى أي صاحب القول والفصل النهائي، وحين نقول إن الدولة صاحبة سيادة فإننا نقصد بذلك أمرين على جانب كبير من الأهمية.

الأول: هو أن للدولة سلطة مطلقة في مواجهة رعاياها في الداخل.

الثاني: أي أن الدولة لا تخضع لسلطة أعلى منها في مجتمع الدول.

وكان المفكر الفرنسي **جان بودان Jean Bodin** هو أول من استخدم هذه الكلمة للدلالة على المعنى السياسي المتداول حتى وقتنا هذا.

السيادة بمعناها القانوني و السيادة بمعناها السياسي

ويقصد بالسيادة بالمعنى القانوني، ذلك الشخص الذي يخوله القانون، أو الهيئة التي يخولها القانون سلطة ممارسة السيادة أي سلطة إصدار الأوامر النهائية التي لا معقب عليها ولا راد لها.

أما المعنى السياسي للسيادة فنقصد به شرعية السلطة التي تمارس السيادة باسم الدولة ولحسابها. فالسيادة بالمعنى السياسي، هي للشعب الذي يختار بإرادته الحرة، من خلال صناديق الاقتراع حكامه الذين يمارسون السلطة، أي مظاهر السيادة، نيابة عنه.

السيادة الداخلية والسيادة الخارجية

عندما تمارس الدولة سيادتها في الداخل فإن هذه السيادة تسري على الشعب داخل الحدود السياسية للإقليم الذي يقطنه، أي أن لها جانباً يتعلق بالشعب وآخر يتعلق بالإقليم. فالسيادة الداخلية معناها حرية الدولة في اختيار نظام الحكم الذي يلائم أوضاعها الاقتصادية والثقافية والاجتماعية الخاصة، وفي السيطرة على مواردها الطبيعية داخل حدودها الإقليمية في البر والبحر والجو، وفي فرض قوانينها على كل المقيمين على أرضها، سواء كانوا مواطنين أو أجانب.

أما السيادة الخارجية فتتجلى مظاهرها في حق الدولة في إدارة شؤونها الخارجية بحرية ودون تدخل أحد في شؤونها الداخلية، عدم خضوعها لسلطة دولة أخرى أو منظمة دولية. وأستقلالية الدولة في ممارسة مظاهر سيادتها الخارجية لها مظاهر متعددة كالدخول في علاقات دبلوماسية أو قطع هذه العلاقات مع من تريد من الدول، والإنضمام أو عدم الانضمام إلى المنظمات الدولية، والاشتراك أو عدم الاشتراك في المؤتمرات الدولية. بل لها أن تستخدم القوة للدفاع عن مصالحها .. الخ.

الأمة والشعب

- الشعب عبارة عن مجموعة من الأفراد تربطهم رغبة مشتركة وقوية في العيش معاً، بصرف النظر عن تجانس هؤلاء الأفراد أو عدم تجانسهم من النواحي العرقية أو الدينية أو اللغوية.. الخ.
- أما الأمة فتتكون أيضاً من مجموعة من الأفراد الذين تجمعهم الرغبة في العيش معاً، ولكنهم يرتبطون فيما بينهم براوابط طبيعية ومعنوية مثل وحدة الأصل العرقي ووحدة اللغة والدين والعادات والتقاليد والتاريخ والثقافة المشتركة... الخ، ومعنى ذلك أن ما يربط بين أفراد الأمة الواحدة يكون في العادة أقوى وأمتن وأكثر كثافة مما يربط بين أفراد الشعب الذي لا يشكل في مجمله أمة واحدة.

| | |
|--|---|
| L'ordre juridique international | النظام القانوني الدولي |
| L'interdiction du recours à la force armée | حظر استخدام القوة المسلحة |
| L'obligation de règlements pacifiques des différends | ضرورة اللجوء إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية |
| Le principe de non-ingérence dans les affaires intérieures de l'État | مبدأ عدم التدخل في شؤون البلد الداخلية |
| <i>Frontières naturelles et frontières artificielles</i> | حدود طبيعية وحدود اصطناعية |
| <u>Une zone économique exclusive</u> | منطقة اقتصادية خالصة |
| Apatride | بدون جنسية |
| Principe de subsidiarité | مبدأ تفريع السلطة |

الدستور

معانى الدستور

أ- المعنى اللغوي يقابله باللغة الفرنسية constitution الذي يعني تأسيس أي النظام أو القانون الأساسي، و الدستور لغة هو مجموعة القواعد الأساسية التي تبين كيفية تكوين و تنظيم الجماعة و لا يشترط فيه أن يكون مكتوبا أو عرفيا كما يعني أيضا الوثيقة المنظمة للدولة و شؤون الحكم.

ب- المعنى السياسي للدستور فهو تلك الوثيقة التي تتناول كيفية تنظيم السلطة السياسية في الدولة على أساس الفصل بين السلطات و تتضمن حقوق و حريات الأفراد و ضمانات ممارستها باعتبارها قيودا على سلطة الحكام يجب عليهم احترامها و عدم الاعتداء عليها..

La constitution au sens matériel

La constitution définie par son **contenu**: Ensemble de règles, écrites ou non, relatives à la dévolution et à l'exercice du pouvoir politique, aux libertés et droits fondamentaux des citoyens.

المفهوم الموضوعي للدستور

هو مجموعة القواعد التي تنظم شكل الدولة و نظام الحكم و طبيعة العلاقة بين السلطات و اختصاصاتها إلى جانب تلك القواعد التي تبين حقوق الأفراد و حرياتهم و ضماناتها بغض النظر عما إذا كانت مدرجة ضمن الوثيقة الدستورية أو في وثيقة قانونية أخرى مهما كان مصدرها و تدرجها في الهرم القانوني أو كانت عرفية.

Au sens formel

TEXTE SOLENNEL: le contenant

La constitution est un ensemble de règles de droit dont **l'élaboration et la révision obéissent à une procédure spéciale** qui la place au-dessus des autres règles et qui se caractérise par l'autorité des règles qu'elle pose.

المفهوم الشكلي للدستور : هو مجموعة القواعد القانونية التي تتضمنها الوثيقة الدستورية الموضوعية من طرف جهة مختصة وفق إجراءات خاصة تختلف عن القوانين العادية

Les constitutions écrites:

- La forme la plus courante aujourd'hui
- Rassemblent les règles de gouvernement et proclament les droits naturels de l'homme dans un document solennel.

الدساتير المدونة: موجودة في اغلب دول العالم أين تدون
الدساتير في وثيقة واحدة مكتوبة لبناء النظام يسوده الاستقرار و
الوحدة.

Les constitutions rigides et les constitutions souples

- Une constitution est dite rigide lorsque les règles qu'elle contient, sont créées, modifiées ou abrogées selon une procédure spécifique, plus contraignante et plus difficile que pour les lois ordinaires
- Les constitutions souples peuvent être modifiées selon les formes de la loi ordinaires (procédure législative).

-الدستور المرن : هو الذي يمكن تعديله بإتباع إجراءات محددة تشبه تلك المتبعة لتعديل قانون عادي و من طرف نفس السلطة التي تسن القوانين العادية أي السلطة التشريعية و ينطبق ذلك على غالبية القواعد الدستورية العرفية الانجليزية مثلا

-الدستور الجامد : هو الذي لا تعدل أحكامه أو جزء منها إلا بإتباع إجراءات خاصة تختلف عن تلك المتبعة في تعديل القوانين العادية حفاظا على استقراره و التي تمر عادة بأربع مراحل و هي مرحلة الاقتراح التعديل ثم إقراره مبدئيا ثم إعداده و أخيرا إقراره نهائيا .

| | |
|---|---|
| Les préambules ou les principes généraux | تصدير وأحكام عامة |
| les pouvoirs constitués | سلطات منشأة أو مؤسسة |
| pouvoir constituant | سلطة تأسيسية |
| Le pouvoir constituant originaire | السلطة التأسيسية الأصلية تعبر أم السلطات لقيامها بوظيفة سن القواعد الأساسية الخاصة بممارسة السلطة السياسية وألويتها وانتقالها |
| Le pouvoir constituant dérivé ou institué | السلطة التأسيسية الفرعية أو المشتقة التي لا تجد مصدرها في ذاتها بل في الدستور الذي اقرها بواسطة مقتضيات وفصول محددة |
| <u>Le procédé monarchiste de l'octroi</u> | الدستور الممنوح |
| <u>La charte négociée</u> | الدستور التعااقدي |
| <u>Le plébiscite constituant</u> | الاستفتاء المؤسس |
| <u>L'élection d'une assemblée constituante</u> | جمعية تأسيسية منتخبة |
| <u>Le référendum constituant</u> | الاستفتاء الدستوري |
| <u>La révision de la Constitution</u> | مراجعة الدستور |

| | |
|---|---|
| Le contrôle de la Constitutionnalité des lois | الرقابة على دستورية القوانين |
| La justice constitutionnelle intégrée dans le droit commun | الرقابة الدستورية مدمجة في القضاء العادي |
| Contrôle concentré ou spécialisé : (Par une juridiction spéciale) | رقابة دستورية متخصصة |
| La saisine | الإحالة / اللجوء على / إلى المحكمة الدستورية |
| Contrôle à priori ou contrôle à posteriori | الرقابة الدستورية القبليّة إلزامية أو اختيارية الرقابة الدستورية البعديّة : نظر المحكمة في كل دفع متعلق بعدم دستورية قانون إذا ما أثير أثناء النظر في دعوى قضائية ودفع أحد الأطراف بأن القانون الذي سيطبق في النزاع يمس بالحقوق والحريات التي يضمنها الدستور |
| Contrôle concret et contrôle abstrait | الرقابة النظرية والرقابة الفعلية |
| Contrôle par voie d'action | الرقابة على دستورية القوانين عن طريق الدعوى الأصلية أو رقابة الإلغاء عرف بأنه الطعن الذي يتقدم به إبتداء رافعه الذي تضرر من قانون معين، بوصفه صاحب المصلحة |

Conférence IV

Terminologie sur le pouvoir législatif

- Le Parlement: Un système bicaméral**
- Les missions du Parlement relatives au contrôle du travail du Gouvernement**
- Les missions du Parlement relatives à l'évaluation des politiques publiques**
- La mission législative du Parlement**

Le Parlement: **Un système bicaméral**

« Le Parlement est composé de deux Chambres, la Chambre des Représentants et la Chambre des Conseillers. Leurs membres tiennent leur mandat de la Nation. Leur droit de vote est personnel et ne peut être délégué. L'Opposition est une composante essentielle des deux Chambres. Elle participe aux fonctions de législation et de contrôle telles que prévues, notamment dans le présent titre », article 60 de la nouvelle Constitution.

- **Bicaméralisme: ثنائية مجلسية**

الباب الرابع

السلطة التشريعية

تنظيم البرلمان

الفصل 60

يتكون البرلمان من مجلسين، مجلس النواب ومجلس المستشارين؛ ويستمد أعضاؤه

نيابتهم من الأمة، وحقهم في التصويت حق شخصي لا يمكن تفويضه.

المعارضة مكون أساسي في المجلسين، وتشارك في وظيفتي التشريع والمراقبة،

طبقا لما هو منصوص عليه خاصة في هذا الباب.

La première Constitution marocaine de 1962 a adopté un Parlement bicaméral, composé de la Chambre des Représentants et de la chambre des Conseillers.

Cette jeune expérience s'est interrompue avec l'état d'exception qui a duré de 1965 à 1970, jusqu'à l'adoption d'une nouvelle loi fondamentale.

►La Constitution du 31 juillet 1970 abandonne le bicaméralisme et opte pour une chambre unique, toutefois, reste plurielle dans sa composition:

La Chambre des Représentants est élue pour 6 ans (un 1/3 est élu au suffrage universel direct et 2/3 tiers au suffrage universel indirect par des collèges représentants les conseils communaux, les chambres professionnelles et les salariés)

L'opposition boycotte les élections. Cette législature prend fin en 1971.

La Constitution révisée du 13 septembre 1996 réintroduit le bicaméralisme en incorporant de nouvelles procédures notamment la navette entre les deux chambres.

NB/ En cas de non accord sur un texte unique, par le biais de la commission mixte paritaire, le dernier mot revient à la chambre des Représentants.

L'article 60 de la nouvelle Constitution de 2011, consacre le bicaméralisme:

les membres de la Chambre des Représentant sont élus pour 5 ans au suffrage universel direct,
le mandat de la Chambre des Conseillers est de 6 ans, au suffrage universel indirect.

Suffrage universel:

Une élection est au suffrage universel quand le droit de vote est reconnu à tout citoyen, sous réserve de certaines conditions minimales liées à l'âge, à la nationalité, etc.

Suffrage universel direct

L'électorat choisit lui-même, parmi les candidats en lice, lequel occupera la fonction.

Suffrage universel indirect

Dans le cas du suffrage indirect, il existe un corps intermédiaire entre l'électorat et la décision, généralement nommé «collège électoral». On dit du suffrage qu'il est indirect lorsque les électeurs désignent par leurs suffrages des intermédiaires qui éliront la personne.

Régime des sessions

Sessions ordinaires

Deux sessions par an:

- Début de la première session: 2^{ème} vendredi du mois d'octobre
- Début de la deuxième session: 2^{ème} vendredi du mois d'avril

La clôture de la session peut être prononcée par décret après 4 mois au moins

Sessions extraordinaires:

Par décret ou à la demande du 1/3 des membres de la chambre des représentants ou à la majorité des membres de la Chambre des Conseillers

دورات البرلمان

يعقد البرلمان جلساته أثناء دورتين في السنة، ويرأس الملك افتتاح الدورة الأولى، التي تبتدئ يوم الجمعة الثانية من شهر أكتوبر، وتُفتتح الدورة الثانية يوم الجمعة الثانية من شهر أبريل.

إذا استمرت جلسات البرلمان أربعة أشهر على الأقل في كل دورة، جاز ختم الدورة بمرسوم.

يمكن جمع البرلمان في دورة استثنائية، إما بمرسوم، أو بطلب من ثلث أعضاء مجلس النواب، أو بأغلبية أعضاء مجلس المستشارين.

Article 68.

Les séances des Chambres du Parlement sont publiques. Le compte rendu intégral des débats est publié au bulletin officiel du Parlement.

Chaque Chambre peut siéger en comité secret, à la demande du Chef du Gouvernement ou du tiers de ses membres.

Les réunions des Commissions du Parlement sont secrètes. Les règlements intérieurs des deux Chambres du Parlement fixent les cas et les règles permettant la tenue par ces Commissions de séances publiques.

Le Parlement tient des réunions communes de ses deux Chambres, en particulier dans les cas suivants :

- l'ouverture par le Roi de la session parlementaire, le deuxième vendredi du mois d'octobre, et l'adresse des messages Royaux destinés au Parlement ;
- l'adoption de la révision de la Constitution conformément aux dispositions de l'article 174 ;
- les déclarations du Chef du Gouvernement ;
- la présentation du projet de loi de finances annuel ;
- les discours des Chefs d'État et de Gouvernement étrangers.

Le Chef du Gouvernement peut également demander au président de la Chambre des Représentants et au président de la Chambre des Conseillers de tenir des réunions communes des deux Chambres, pour la présentation d'informations portant sur des affaires revêtant un caractère national important.

Les réunions communes se tiennent sous la présidence du président de la Chambre des Représentants. Les règlements intérieurs des deux Chambres déterminent les modalités et les règles de la tenue de ces réunions.

Outre les séances communes, les Commissions permanentes du Parlement peuvent tenir des réunions communes pour écouter des informations portant sur des affaires revêtant un caractère national important et ce, conformément aux règles fixées par les règlements intérieurs des deux Chambres.

La Chambre des Conseillers

chambredesconseillers.ma/ar/تركيبية-مكتب-مجلس-المستشارين

05:55

guerite Dur... Comment se faire o... Michael Kors Wom... Al Andalous L'Espa... UH2 Outlook Reading 'Round Th... Nouvel onglet



مجلس المستشارين

المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين



الجريدة الرسمية للبرلمان

الخطب الملكية

الدبلوماسية البرلمانية

مراقبة العمل الحكومي

التشريع

مجلس المستشارين



الرئيسية / مجلس المستشارين / تركيبية مكتب مجلس المستشارين

تركيبية مكتب مجلس المستشارين



رئيس مجلس المستشارين

النعم ميارة

Union générale des travailleurs du Maroc (UGTM)

La Chambre des Conseillers

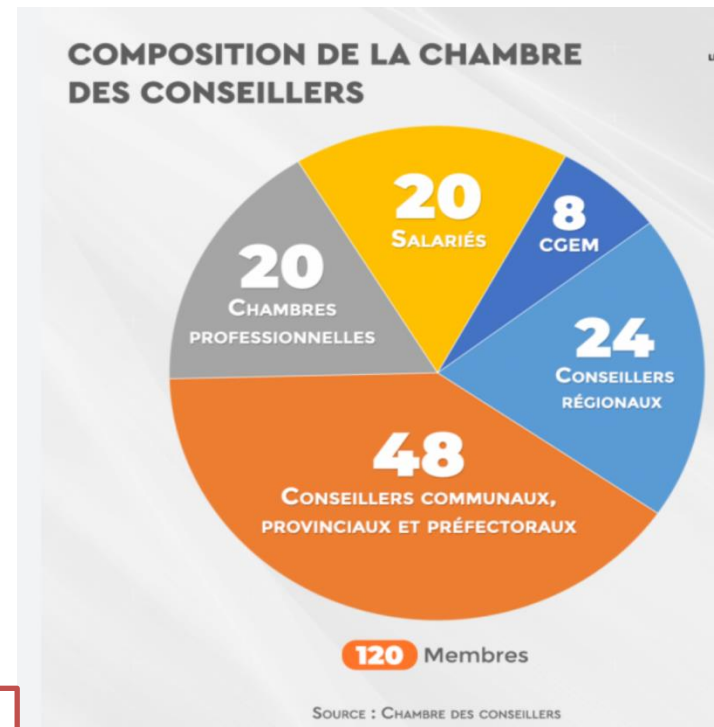
- La Chambre des conseillers est composée de 120 sièges pourvus au suffrage indirect pour un mandat de six ans.
- Elle a des fonctions législatives, de contrôle et d'évaluation, et de diplomatie parlementaire **أدوار تشريعية ورقابية وتقييمية**

Les instances de la Chambre des Conseillers:

- ❖ Le Président ;
- ❖ Le Bureau;
- ❖ Les Commissions permanentes (6) et leurs bureaux;
- ❖ Les groupes et les groupements parlementaires;
- ❖ La Conférence des Présidents.

Sont élus en début de législature, puis au terme de la moitié de la législature et pour la période restant à courir de ladite législature.

La Chambre des Conseillers ne peut être dissoute que par le Roi.



Dans le détail, la chambre des conseillers est composée de 120 membres, élus comme suit:

-72 membres sont élus parmi les représentants des collectivités territoriales, déjà élus au niveau des 12 régions du Royaume.

-20 membres sont élus dans chaque région par un seul collège électoral composé de l'ensemble des élus des chambres professionnelles existant dans la région concernée (chambres d'agriculture, chambres de commerce, d'industrie et de services, chambres d'artisanat et chambres de pêches maritimes.)

-8 membres élus dans chaque région par un collège électoral composé des élus des organisations professionnelles des employeurs les plus représentatives (CGEM en 2016).

-20 membres élus au niveau national par un collège électoral composé des représentants des salariés.

Les commissions permanentes de la chambre des Conseillers

(6) COMMISSIONS PERMANENTES :

- 1- La commission de l'enseignement et des affaires culturelles et sociales
- 2- La commission des affaires étrangères, des frontières, des zones occupées et de la défense nationale
- 3- La commission de l'intérieur, des régions et des collectivités locales
- 4- La commission des finances, de l'équipement, du plan et du développement régional
- 5- La commission de la justice, de la législation, et des droits de l'homme
- 6- La commission de l'agriculture et des affaires économiques

La Chambre des Représentants

chambredesrepresentants.ma/fr/espace-du-president-onzieme-legislature-2021-2026

05:53 EN

Hotel... Bib. Marguerite Dur... Comment se faire o... Michael Kors Wom... Al Andalous L'Espa... UH2 Outlook Reading 'Round Th... Nouvel onglet Rissalat

المملكة المغربية
مجلس النواب
٠٥٢٤٤٤٤ | ٤٤٤٤٠٠



A propos de la
Chambre

Documents de
référence

Législation

Contrôle et
Évaluation

Diplomatie
parlementaire

Démocratie
participative

Institu
Constituti

Accueil / A propos de la Chambre

Espace du Président : Onzième législature 2021-2026



M. Rachid Talbi El Alami

Conformément aux dispositions de l'article 62 de la Constitution, et à l'article 21 du Règlement Intérieur de la Chambre des Représentants, M. Rachid Talbi El Alami a été élu Président de la Chambre des Représentants, lors d'une séance plénière tenue par la Chambre des Représentants samedi 9 Octobre 2021.



([RNI](#))

La Chambre des Représentants

- La Chambre des représentants est composée de 395 membres élus pour 5 ans au suffrage universel direct
- Elle a des fonctions législatives, de contrôle et d'évaluation, et de diplomatie parlementaire **أدوار تشريعية ورقابية وتقييمية**

Les organes de la Chambre des Représentants:

| Organes de la Chambre | |
|---|----------------------------------|
| - Président de la Chambre des Représentants | - Commissions Permanentes |
| - Bureau | - Groupes de travail thématiques |
| - Groupes et groupements parlementaires | - Commission des pétitions |

Sont élus en début de législature, puis au terme de la moitié de la législature et pour la période restant à courir de ladite législature.

| COMMISSIONS PERMANENTES |
|---|
| Commission des affaires étrangères, de la défense nationale, des affaires islamiques et des MRE |
| Commission de l'intérieur, des collectivités territoriales, de l'habitat et de la politique de la ville |
| Commission de justice, de législation et des droits de l'homme |
| Commission des finances et du développement économique |
| Commission des secteurs sociaux |
| Commission des secteurs productifs |
| Commission des infrastructures, de l'énergie, des mines et de l'environnement |
| Commission de l'enseignement, de la culture et de la communication |
| Commission du contrôle des finances publiques |

La dissolution des deux chambres

Pour la Chambre des Représentants la constitution de 2011 stipule dans son article 104 que:

« Le Chef du Gouvernement peut dissoudre la Chambre des Représentants, par décret pris en Conseil des ministres, après avoir consulté le Roi, le président de cette Chambre et le président de la cour constitutionnelle. »

POUR LA CHAMBRE DES CONSEILLERS LA DISSOLUTION NE PEUT ÊTRE EFFECTUÉE QUE PAR LE ROI.

L' article 96 de la constitution précise à ce sens que :

« Le Roi peut, après avoir consulté le Président de la Cour Constitutionnelle et informé le Chef du Gouvernement, le Président de la Chambre des Représentants et le Président de la Chambre des Conseillers, dissoudre par dahir, les deux Chambres ou l'une d'elles seulement. »

Les missions du Parlement

Le parlement est l'organe dépositaire du pouvoir législatif.

Il a pour principales missions :

- Examiner et voter les lois ;
- Contrôler l'action du gouvernement ;
- Évaluer toutes les politiques publiques de l'État.

Les élus sont répartis au sein de plusieurs commissions permanentes et ils se spécialisent au cours de leur mandat dans un domaine particulier (Commission des Finances, Commission de "Énergie, Commission de l'Intérieur et des Collectivités, Commission de l'Enseignement, etc...).

Les commissions examinent les projets et propositions de lois. Les lois sont toujours examinées en commission avant d'être ensuite présentées en séance générale. Elles sont ensuite votées par l'autre chambre (chambre des représentants ou chambre des conseillers).

En cas de désaccord, la chambre des représentants l'emporte.

Les commissions spécialisées évaluent les politiques publiques en auditionnant des experts, des haut fonctionnaires, en recevant les ministres, et en se déplaçant sur le terrain.

Elles publient ensuite des rapports publics.

Les missions du Parlement relatives au contrôle du travail du Gouvernement

Le contrôle parlementaire est l'une des principales missions des Parlements. C'est un moyen qui permet à cette institution représentative de faire le suivi et le contrôle des politiques gouvernementales et des programmes publics, ainsi que le degré d'exécution des résultats escomptés et de s'arrêter sur les effets de ces politiques sur l'ensemble de la sociétés et toutes ses constituantes.

La constitution marocaine dote le parlement des outils de contrôle que l'on retrouve dans les lois fondamentales des pays les plus démocratiques, et qui vont des questions orales jusqu'aux commissions d'enquête.

Ce contrôle est mis en œuvre à travers les questions (1), les commissions spécialisées et les commissions d'enquête (2), la présentation du bilan d'étape, (3) ainsi que la responsabilité du gouvernement devant le Parlement (4).

1- Les questions

a- Les questions relatives à la politique générale

الأسئلة المتعلقة بالسياسة العامة

Selon l'article 100 de la Constitution de 2011:

« Les réponses aux questions de politique générale sont données par le Chef du Gouvernement. Une séance par mois est réservée à ces questions et les réponses y afférentes sont présentées devant la Chambre concernée dans les trente jours suivant la date de leur transmission au chef du Gouvernement. »

| المحور | تاريخ الجلسة |
|--|-------------------------|
| سياسة الحكومة لتحفيز الاستثمار | الاثنين 30 يناير 2023 |
| تفعيل ورش التغطية الصحية والاجتماعية بالمغرب لترسيخ أسس الدولة الاجتماعية | الثلاثاء 10 يناير 2023 |
| السياسة المائية بالمغرب | الاثنين 12 دجنبر 2022 |
| الحوار الاجتماعي، تكريس لمفهوم العدالة الاجتماعية وآلية لتحقيق التنمية الاقتصادية | الثلاثاء 29 نونبر 2022 |
| مشروع قانون المالية لسنة 2023 بين الرهانات الاقتصادية والاجتماعية والالتزامات الحكومية | الاثنين 24 أكتوبر 2022 |
| واقع التعليم وخطة الإصلاح | الثلاثاء 05 يوليوز 2022 |
| معيقات ورهانات المنظومة الصحية ببلادنا | الاثنين 13 يونيو 2022 |
| معادلة الاستثمار والتشغيل | الثلاثاء 10 ماي 2022 |
| وضعية الاقتصاد الوطني في ظل التقلبات المناخية و الجيوستراتيجية | الاثنين 18 أبريل 2022 |

1- Les questions

b- Les questions orales hebdomadaires

الأسئلة الشفوية الأسبوعية

Selon l'article 100 de la Constitution de 2011:

« Une séance par semaine est réservée dans chaque Chambre par priorité aux questions des membres de celle-ci et aux réponses du gouvernement. [Exemples](#)

Le gouvernement doit donner sa réponse dans les vingt jours suivant la date à laquelle il a été saisi de la question ».

1- Les questions

c- Les questions écrites

الأسئلة الكتابية

En plus des questions orales, les élus peuvent adresser des questions écrites aux différents secteurs ministériels concernés. Et ils reçoivent les réponses par écrit.

2- Les commissions permanentes et les commissions d'enquête

اللجان النيابية الدائمة واللجان النيابية لتقصي الحقائق

a- Le rôle de contrôle des commissions permanentes

- **Selon l'article 102 de la Constitution de 2011:** Les commissions concernées dans chacune des deux Chambres peuvent demander à auditionner les responsables des administrations et des établissements et entreprises publics, en présence et sous la responsabilité des ministres concernés.
- Le Contrôle des Finances Publiques à travers le programme annuel de la Commission permanente de contrôle des finances publiques), à travers la discussion et le vote du projet de loi de finances, et du projet de loi de règlement qui permet aux membres du Parlement de s'arrêter sur la capacité du gouvernement à honorer ses engagements relatifs à l'exécution de la loi de Finances.
- Le suivi des conditions de mise en œuvre des textes législatifs, et les missions exploratoires temporaires sur les conditions de mise en oeuvre d'un texte législatif.

2- Les commissions permanentes et les commissions d'enquête

اللجان النيابية الدائمة واللجان النيابية لتقصي الحقائق

b- Le rôle de contrôle des commissions d'enquête

Selon l'article 67 de la Constitution de 2011: « Outre les Commissions permanentes mentionnées à l'alinéa précédent, peuvent être créées à l'initiative du Roi ou à la demande du tiers des membres de la Chambre des Représentants, ou du tiers des membres de la Chambre des Conseillers, des commissions d'enquête formées pour recueillir les éléments d'information sur des faits déterminés ou sur la gestion des services, établissements et entreprises publics, et soumettre leurs conclusions à la Chambre concernée. »

3- La présentation par le Chef du Gouvernement du bilan d'étape devant le Parlement

تقديم الحصيلة المرحلية

- **Selon l'article 101 de la Constitution de 2011:** « Le Chef du Gouvernement présente devant le Parlement un bilan d'étape de l'action gouvernementale, à son initiative ou à la demande du tiers des membres de la Chambre des Représentants ou de la majorité des membres de la Chambre des Conseillers .
- Une séance annuelle est réservée par le Parlement à la discussion et à l'évaluation des politiques publiques.».

4- la responsabilité du gouvernement devant le Parlement

مسؤولية الحكومة أمام البرلمان

a- L'investiture

Article 88.

Après la désignation des membres du gouvernement par le Roi, le Chef du Gouvernement présente et expose devant les deux Chambres du Parlement réunies, le programme qu'il compte appliquer.

Ce programme doit dégager les lignes directrices de l'action que le gouvernement se propose de mener dans les divers secteurs de l'activité nationale et notamment, dans les domaines intéressant la politique économique, sociale, environnementale, culturelle et extérieure.

Ce programme fait l'objet d'un débat devant chacune des deux Chambres. Il est suivi d'un vote à la Chambre des Représentants.

Le Gouvernement est investi après avoir obtenu la confiance de la Chambre des Représentants, exprimée par le vote de la majorité absolue des membres composant ladite Chambre, en faveur du programme du Gouvernement.

تنصيب حكومي:

Investiture Gouvernementale / Governmental Investiture

يقصد بالتنصيب الحكومي تصويت مجلس النواب لصالح البرنامج الحكومي الذي أعدته الحكومة والذي تعتزم تطبيقه خلال مدة ولايتها والذي يتضمن مختلف الخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به في مختلف مجالات النشاط الوطني، وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والخارجية، حيث يكون موضوع مناقشة أمام كلا المجلسين، ويتم التصويت عليه بالأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب.

برنامج حكومي:

Programme Gouvernemental / Governmental Program

يقصد به المشروع الذي تعتزم الحكومة تطبيقه، ويتضمن هذا البرنامج الخطوط الرئيسية للعمل الذي تنوي الحكومة القيام به في مختلف مجالات النشاط الوطني، وبالأخص في ميادين السياسة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والثقافية والخارجية، وحسب الفصل 88 من الدستور فإنه بعد تعيين الملك لأعضاء الحكومة يتقدم رئيس الحكومة أمام مجلسي البرلمان مجتمعين ويعرض البرنامج الحكومي الذي يعتزم تطبيقه، وطبقا للفقرة الأخيرة من نفس الفصل فإن الحكومة تعتبر منصبة بعد حصولها على ثقة مجلس النواب المعبر عنها بتصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم لصالح البرنامج الحكومي.

4- la responsabilité du gouvernement devant le Parlement

مسؤولية الحكومة أمام البرلمان

b- Le vote de confiance طلب الحكومة منح الثقة من مجلس النواب

Selon l'article 103 de la Constitution de 2011:

« Le Chef du Gouvernement peut engager la responsabilité du gouvernement devant la Chambre des Représentants, sur une déclaration de politique générale ou sur le vote d'un texte.

La confiance ne peut être refusée ou le texte rejeté qu'à la majorité absolue des membres composant la Chambre des Représentants.

Le vote ne peut intervenir que trois jours francs après que la question de confiance ait été posée.

Le refus de confiance entraîne la démission collective du gouvernement ».

4- la responsabilité du gouvernement devant le Parlement

مسؤولية الحكومة أمام البرلمان

c- La motion de censure ملتمس الرقابة

Selon l'article 105 de la Constitution de 2011

« La Chambre des Représentants peut mettre en cause la responsabilité du gouvernement par le vote d'une motion de censure. Celle-ci n'est recevable que si elle est signée par le cinquième au moins des membres composant la Chambre.

La motion de censure n'est approuvée par la Chambre des Représentants que par un vote pris à la majorité absolue des membres qui la composent.

Le vote ne peut intervenir que trois jours francs après le dépôt de la motion. Le vote de censure entraîne la démission collective du gouvernement.

Lorsque le gouvernement est censuré par la Chambre des Représentants, aucune motion de censure de cette Chambre n'est recevable pendant un délai d'un an ».

ملتمس الرقابة: Motion de Censure / Motion of Censure

يقصد بملتمس الرقابة تلك الآلية الدستورية المخولة لمجلس النواب طبقاً للفصل 105 من الدستور ليعارض مواصلة الحكومة تحمل مسؤوليتها، وذلك بالتصويت على ملتمس الرقابة، ولا يقبل هذا الملتمس إلا إذا وقع على الأقل خمس الأعضاء الذين يتألف منهم المجلس.

لقد حدد نفس الفصل الإجراءات المعتمدة في تنظيم مسطرة الموافقة والتصويت على ملتمس الرقابة حيث لا تصح الموافقة على ملتمس الرقابة من قبل مجلس النواب، إلا بتصويت الأغلبية المطلقة للأعضاء الذين يتألف منهم، وألا يقع التصويت إلا بعد مضي ثلاثة أيام كاملة على إيداع الملتمس، وفي حالة الموافقة على ملتمس الرقابة يؤدي إلى استقالة الحكومة استقالة جماعية، غير أنه إذا وقعت موافقة مجلس النواب على ملتمس الرقابة، فلا يقبل بعد ذلك تقديم أي ملتمس رقابة أمامه طيلة سنة.

ملتمس مساءلة:

Motion d'interpellation / Motion for Inquiry

يعد ملتمس المساءلة من بين الآليات الرقابية التي نص عليها دستور 2011، وقد جرى تنظيمه بمقتضى الفصل 106 من الدستور والمواد 275 إلى 279 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين⁽¹⁾، حيث يمكن للمجلس مساءلة الحكومة بواسطة ملتمس يوقعه على الأقل خمس أعضائه، ويتم إشعار رئيس المجلس بموضوع ملتمس المساءلة مرفوقاً بلائحة الموقعين عليه والتي لا يجب ألا تقل عن خمس أعضاء المجلس. وبناء على مداوات المكتب يعقد المجلس جلسة عامة لتقديم ملتمس المساءلة بقراءته من قبل أحد واضعيه وتسليمه لرئيس الجلسة. ولا يقع التصويت عليه، بعد مضي ثلاثة أيام كاملة على إيداعه، إلا بالأغلبية المطلقة لأعضاء المجلس.

ويبحث رئيس مجلس المستشارين، على الفور، " نص ملتمس المساءلة " إلى رئيس الحكومة، ولهذا الأخير أجل ستة أيام ليعرض أمام هذا المجلس جواب الحكومة، وبعد تقديم جواب رئيس الحكومة على ملتمس المساءلة، يحدد المكتب موعد جلسة المناقشة، ويوزع الغلاف الزمني الإجمالي بالتساوي بين المجلس ورئيس الحكومة، ولا يعقب المناقشة تصويت.

Les missions du Parlement relatives à l'évaluation des politiques publiques

En plus de voter les lois, de contrôler l'action du Gouvernement à travers notamment le système des questions écrites et orales et autres mécanismes de contrôle, le Parlement évalue les politiques publiques.

De plus, la loi fondamentale, aux termes de son article 101, consacre une séance annuelle à la discussion et à l'évaluation des politiques publiques par le Parlement.

Objectifs:

- Apprécier les résultats des politiques et programmes publics mis en œuvre, et de mesurer leurs retombées sur les groupes concernés et sur la société.
- Connaître le niveau de réalisation atteint par rapport aux objectifs préalablement fixés, et à déterminer les facteurs responsables de cette situation
- Emettre des recommandations pour d'éventuelles améliorations de la politique publique qui fait l'objet de l'évaluation.

سياسة عامة: Politique General / General Policy

يقصد بالسياسة العامة الإطار العام الذي يحدد ويضبط التوجهات الاستراتيجية لسياسة الدولة والتي تفوق في مداها مدة الولاية الحكومية، وقد أخضعها الدستور لمسطرة التداول بمجلس الحكومة طبقا لمقتضيات الفصل 92 قبل عرضها على المجلس الوزاري، وتتميز السياسة العامة للدولة من حيث مسطرة إقرارها بعرضها على المجلس الوزاري، وهذا الإجراء الدستوري، هو الذي يميز السياسة العامة للدولة عن السياسات العمومية والسياسات القطاعية التي تعرض فقط على مجلس الحكومة.

سياسات عمومية: Politiques Publiques / Public Policy

ترتبط السياسات العمومية بكل سياسة تعدها الحكومة لاتخاذ إجراءات وتدابير ذات طبيعة تنموية، بهدف تحقيق الغايات التي تسعى إليها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية... وتشمل السياسات العمومية قطاعين حكوميين أو أكثر وهو ما يجعلها تختلف عن السياسات القطاعية التي تعدها كل سلطة حكومية، وأقل من السياسة العامة للدولة التي تتميز ببعدها استراتيجي ومرجعي بالنسبة للسياسات العمومية، ويتم التداول في السياسات العمومية داخل مجلس الحكومة بمقتضى الفصل 92 من الدستور، كما ينص الفصل 13 على إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها.

سياسة قطاعية: Politiques Sectorielles / Sectorial Policy

هي عبارة عن سياسات ترتبط حصرا بالقطاعات الحكومية المختلفة حسب اختصاصها، إذ يتولى كل قطاع حكومي أو سلطة حكومية إعداد سياسته القطاعية الخاصة، ليتم عرضها بعد ذلك، على المجلس الحكومي قصد التداول فيها تحت رئاسة رئيس الحكومة وذلك عملا بالفصل 92 من الدستور.

وتشكل السياسات القطاعية جزءا من السياسات العمومية التي تعبر عن سياسة حكومية مفتوحة من حيث إعدادها وتنفيذها على الفاعلين الاجتماعيين والمجتمع المدني.

La mission législative du Parlement

Article 70 de la Constitution de 2011

« Le Parlement **exerce le pouvoir législatif.**

Il vote les lois, contrôle l'action du gouvernement et évalue les politiques publiques ».

Toutefois, deux exceptions existent:

يمارس البرلمان السلطة التشريعية.

يصوت البرلمان على القوانين، ويراقب عمل الحكومة، ويقيم السياسات العمومية.

للقانون أن يأذن للحكومة أن تتخذ في ظرف من الزمن محدود، ولغاية معينة، بمقتضى مراسيم تدابير يختص القانون عادة باتخاذها، ويجري العمل بهذه المراسيم بمجرد نشرها. غير أنه يجب عرضها على البرلمان بقصد المصادقة، عند انتهاء الأجل الذي حدده قانون الإذن بإصدارها، ويبطل قانون الإذن إذا ما وقع حل مجلسي البرلمان أو أحدهما.

Une loi d'habilitation peut autoriser le gouvernement, pendant un délai limité et en vue d'un objectif déterminé, à prendre par décret des mesures qui sont normalement du domaine de la loi.

Les décrets entrent en vigueur dès leur publication, mais ils doivent être soumis, au terme du délai fixé par la loi d'habilitation, à la ratification du Parlement. La loi d'habilitation devient caduque en cas de dissolution des deux Chambres du Parlement, ou de l'une d'elles.

الفصل 81

يمكن للحكومة أن تصدر، خلال الفترة الفاصلة بين الدورات، وباتفاق مع اللجان التي يعينها الأمر في كلا المجلسين، مراسيم قوانين، يجب عرضها بقصد المصادقة عليها من طرف البرلمان، خلال دورته العادية الموالية.

يودع مشروع المرسوم بقانون لدى مكتب مجلس النواب، وتناقشه بالتتابع اللجان المعنية في كلا المجلسين، بغية التوصل داخل أجل ستة أيام، إلى قرار مشترك بينهما في شأنه. وإذا لم يحصل هذا الاتفاق، فإن القرار يرجع إلى اللجنة المعنية في مجلس النواب.

حالة الضرورة

Le gouvernement peut prendre, dans l'intervalle des sessions, avec l'accord des commissions concernées des deux Chambres, des **décrets-lois** qui doivent être, au cours de la session ordinaire suivante du Parlement, soumis à la ratification de celui-ci.

La procédure législative

المبادرة

L'initiative

L'initiative des lois appartient concurremment au chef du gouvernement et aux membres du Parlement. Les projets de **lois** sont les **initiatives** législatives du Gouvernement. Les propositions de **lois** sont des **initiatives** de Parlementaires. Les deux **initiatives** sont soumises à la même procédure.

الفصل 78

لرئيس الحكومة ولأعضاء البرلمان على السواء حق التقدم باقتراح القوانين.

تودع مشاريع القوانين بالأسبقية لدى مكتب مجلس النواب، غير أن مشاريع القوانين المتعلقة، على وجه الخصوص، بالجماعات الترابية وبالتنمية الجهوية، وبالقضايا الاجتماعية، تودع بالأسبقية لدى مكتب مجلس المستشارين.

المبادرة

L'initiative

Les citoyennes et les citoyens disposent, dans les conditions et selon les modalités fixées par une loi organique, du droit de présenter des motions en matière législative.

الفصل 14

للمواطنات والمواطنين، ضمن شروط وكيفيات يحددها قانون تنظيمي، الحق في تقديم ملتمسات في مجال التشريع.

Au sens de la présente loi organique, on entend par :

- **motion en matière législative** : toute initiative présentée par des citoyennes et des citoyens conformément aux dispositions de la présente loi organique, dans le but de participer à l'initiative législative. Elle est désignée ci-après par «motion» ;
- **motionnaires** : les citoyennes et les citoyens résidant au Maroc ou à l'étranger qui ont pris l'initiative d'élaborer la motion et qui l'ont signée, à condition qu'ils jouissent de leurs droits civils et politiques et qu'ils soient inscrits sur les listes électorales générales ;
- **personnes appuyant la motion** : les citoyennes et les citoyens qui expriment leur appui à la motion en apposant leurs signatures sur une liste dénommée «liste d'appui à la motion» et qui remplissent les conditions prévues au deuxième paragraphe du présent article ;

القانون التنظيمي رقم 64.14 بتحديد شروط وكيفيات ممارسة الحق في تقديم

الملتزمات في مجال التشريع: [من هنا](#)

- **liste d'appui à la motion** : la liste qui comporte les signatures des personnes appuyant la motion, leurs prénoms et noms, les numéros de leurs cartes nationales d'identité et leurs adresses ;
- **le comité de présentation de la motion** : comité composé de neuf (9) membres au moins, choisis par et parmi les motionnaires, à condition qu'ils appartiennent au moins au tiers du nombre de régions du Royaume.

Le dépôt

الإيداع

Le dépôt des initiatives législatives se fait auprès du bureau de l'une des deux chambres.

Les projets de loi sont déposés en priorité sur le bureau de la Chambre des Représentants.

Toutefois, les projets de loi relatifs particulièrement aux Collectivités territoriales, au développement régional et aux affaires sociales sont déposés en priorité sur le bureau de la Chambre des Conseillers.

Avant de les déposer au bureau de la Chambre des représentants ou au bureau de la chambre des Conseillers, les projets de lois sont préparés par les autorités gouvernementales concernées selon le programme gouvernemental, puis discutés **en Conseil de Gouvernement ou en Conseil ministériel**, selon les attributions.

Ce dépôt se fait par une lettre signée par le Chef du Gouvernement et adressée au Président de la Chambre concernée.

جدول مشاريع النصوص التشريعية التي تعرض على المجلس الوزاري والمجلس الحكومي

| النصوص التي تعرض على المجلس الحكومي | المرجع | النصوص التي تعرض على المجلس الوزاري | المرجع |
|---|----------------------------|---|----------------------------|
| <p>-مشاريع القوانين، ومن بينها مشروع قانون المالية، قبل إيداعها بمكتب مجلس النواب، دون الاخلال بالأحكام الواردة في الفصل 49</p> | | <p>-مشاريع القوانين التنظيمية</p> <p>-التوجهات العامة لمشروع قانون المالية</p> | |
| <p>-المعاهدات والاتفاقيات الدولية قبل عرضها على المجلس الوزاري</p> <p>-مراسيم القوانين</p> | <p>الفصل 92 من الدستور</p> | <p>-مشاريع القوانين - الإطار المشار إليها في الفصل 71 من الدستور</p> <p>-مشروع قانون العفو العام</p> <p>-مشاريع النصوص المتعلقة بالمجال العسكري</p> | <p>الفصل 49 من الدستور</p> |
| <p>-مشاريع المراسيم المشار إليها في الفصل 70 (الفقرة الثالثة) من الدستور.</p> | | <p>-مشروع المرسوم المشار إليه في الفصل 104 من الدستور والمتعلق بحل مجلس النواب</p> | |

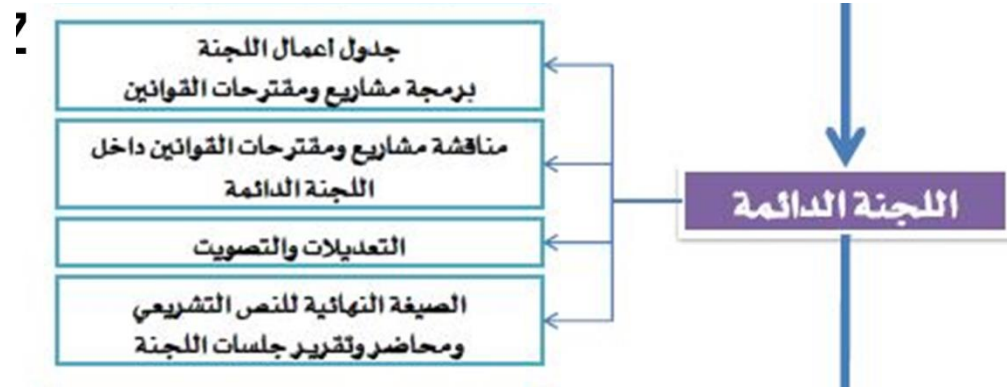
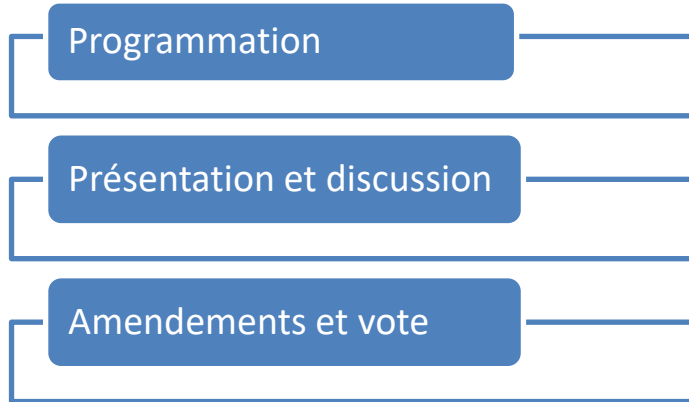
Saisine des commissions permanentes

إحالة المبادرات التشريعية على اللجنة الدائمة المختصة

- Les projets et propositions de lois sont soumis pour examen aux commissions dont l'activité se poursuit entre les sessions.
- Les propositions de lois et les propositions de lois organiques doivent être envoyé au Gouvernement 10 jours avant leur soumission pour examen aux commissions permanentes.

Discussion des projets et des propositions de loi par la commission permanente

مناقشة مشاريع ومقترحات القوانين داخل اللجنة الدائمة



Le débat en commission prend fin par un vote sur l'ensemble du texte.

Le rapport de la commission, qui en retrace les travaux, conclut en conséquence à une adoption avec amendements, à une adoption conforme ou à un rejet du projet ou de la proposition de loi.

En annexe du rapport est publié le texte adopté par la commission sur lequel s'engagera le débat en **séance publique**

La séance publique **الجلسة العامة**



Navette entre les deux chambres

Article 84

Tout projet ou proposition de loi est examiné successivement par les deux Chambres du Parlement pour parvenir à l'adoption d'un texte identique. La Chambre des Représentants délibère la première et successivement sur les projets de loi et sur les propositions de loi initiées par ses membres ; la Chambre des Conseillers délibère en premier et successivement sur les projets de loi ainsi que sur les propositions de loi initiées par ses membres. Une Chambre saisie d'un texte voté par l'autre Chambre, délibère sur le texte tel qu'il lui a été transmis.

La Chambre des Représentants adopte en dernier ressort le texte examiné. Le vote ne peut avoir lieu qu'à la majorité absolue des membres présents, lorsqu'il s'agit d'un texte concernant les collectivités territoriales et les domaines afférents au développement régional et aux affaires sociales.

مقتضيات خاصة بالقوانين التنظيمية

تتميز مسطرة الدراسة والتصويت على مشاريع القوانين التنظيمية بمقتضيات خاصة يمكن إجمالها فيما يلي :

- 1 - قبل إيداع مشاريع القوانين التنظيمية يجب التداول بشأنها في المجلس الوزاري (الفصل 49 من الدستور).
- 2 - الإحالة بالأسبقية لمشاريع القوانين التنظيمية على مجلس النواب.
- 3 - لا يتم التداول في مشاريع القوانين التنظيمية من قبل مجلس النواب إلا بعد مضي (10) عشرة أيام على وضعها لدى مكتبه.
- 4 - تتم المصادقة على القوانين التنظيمية بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين بمجلس النواب، غير أنه إذا تعلق الأمر بمشروع قانون تنظيمي يخص مجلس المستشارين أو الجماعات الترابية، فإن التصويت يتم بأغلبية أعضاء مجلس النواب.
- 5 - يتم إقرار القوانين التنظيمية المتعلقة بمجلس المستشارين باتفاق بين مجلسي البرلمان، على نص موحد.
- 6 - لا يمكن إصدار الأمر بتنفيذ القوانين التنظيمية إلا بعد أن تصرح المحكمة الدستورية بمطابقتها للدستور.

Promulgation et publication



ج - إصدار الأمر بتنفيذ القانون

الإصدار عمل قانوني تتولاه السلطة التنفيذية، بغرض تثبيت وجود التشريع. وهذه العملية تتم في المغرب من طرف جلالة الملك الذي يأمر بتنفيذ القانون خلال الثلاثين يوما التالية لإحالة على الحكومة بعد تمام الموافقة عليه، (الفصل 50 من الدستور). علما أن ظهائر إصدار الأمر بتنفيذ القوانين توقع بالعطف من قبل رئيس الحكومة (الفصل 42 من الدستور).

Article 50

Le Roi promulgue la loi dans les trente jours qui suivent la transmission au gouvernement de la loi définitivement adoptée.

La loi ainsi promulguée doit faire l'objet de publication au "Bulletin officiel" du Royaume dans un délai n'excédant pas un mois courant à compter de la date du dahir de sa promulgation.

د - نشر القانون في الجريدة الرسمية

-ينشر القانون الذي صدر الأمر بتنفيذه، بالجريدة الرسمية للمملكة، خلال أجل أقصاه شهر ابتداء من تاريخ ظهور إصداره (الفصل 50 من الدستور).

ب - القراءة الجديدة لمشروع أو مقترح قانون

- لجلالة الملك أن يطلب قراءة جديدة لكل مشروع أو مقترح قانون، طبقا للفصل 95 من الدستور، ويحيط رئيس المجلس علما بخطاب جلالته. ولا يمكن أن ترفض هذه القراءة الجديدة.
- يستشير الرئيس المجلس فيما إذا كان يرغب في إرجاع نص إلى لجنة أخرى غير التي درسته سابقا، وفي حالة الرفض يحال النص على اللجنة التي سبق ودرسته.
- تنظر اللجنة الدائمة المختصة في النص داخل أجل لا يتعدى خمسة عشر يوما، وتسجل القضية في جدول أعمال المجلس.